

رسائل من التراث الإسلامي

ذم من لا يعمل بعلمه

صنفه
الحافظ ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر
المتوفى سنة ٥٧١هـ



قدَّم لها وضبط نصَّها وعلَّق عليها
علي حسن علي عبد الحميد



دار عمار


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الطَبعَة الأولى
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٢١٨ر٥
عساكر
ابن عساكر الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله
ذم من لا يعمل بعلمه / تأليف الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ، تحقيق علي حسن عبد الحميد .- عمان : دار عمار للنشر ، ١٩٨٨ .
(٨٠) ص .
ر.أ (١٩٨٨/٨/٤٢٢)
١ - الاسلام والعلم أ - العنوان
ب - علي حسن علي عبد الحميد «محقق»
تمت الفهرسة بمعرفة دائرة المكتبات والوثائق الوطنية

دار عمار
الأردن - عمان - سوق البتراء - قرب الجامع الحسيني
ص.ب ٩٢١٦٩١ - هاتف ٦٥٢٤٢٧

الطابعون
جمعية عمال المطابع التعاونية
هاتف ٦٣٧٧٧١-٣ - ص.ب ٨٥٧
عمان - الأردن

رسائل من التراث الإسلامي

ذم من لا يعمل بعلمه

صنفه
الحافظ ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر
المتوفى سنة ٥٧١هـ

ضبط نصه وخرجه
علي حسن علي عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار عمار

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذ بالله من شرور أنفسِنا، ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له.

وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

أمَّا بعد:

فهذا جُزْءٌ حديثيٌّ لطيفٌ، تضمَّن سُنَن الهدى في مسألةٍ الحريُّ بنا ـ نحن المسلمين ـ في هذه الأيَّام تدبُّرُها، و تأمُّلُها، والتفكُّرُ فيها، ألا وهي الرُّكونُ إلى الدَّعَةِ والرَّاحة، والبُعْدُ عن العَمَلِ بما عَلِمْنا أو تعلَّمنا!

ولقد أورد كثيرٌ من العُلَماء، والمُحَدِّثين في كتبهم باباً في التحـذير من هذه المسألة العظيمة، والتنفير منها، حتى أفردَها

بعضُهم بالتصنيف، كما فعل المُصَنِّف في هذا «الجُزْء»، وكما صنع شيخُ شيوخه الخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل»[1].

وأورد العلاَّمة المحدِّث محمد بن الحُسَين الآجُرِّي فصلاً بعنوان: «ذِكْرُ سؤال الله لأهل العلم عن علمهم: ماذا عملوا فيه»، وذلك في كتابه «أخلاق العُلَماء»[2]، ثم أورد بعض الأحاديث والآثار الواردة في هذا الباب، وعقَّب قائلاً:

«مَن تَدَبَّر هذا أشفق مِن علْمِهِ أن يكونَ عليه، لا له، فإذا أشفَقَ مَقَتَ نفسَه، وبانَ بأَخْلاقِهِ الشريفةِ التي تقدَّم ذكرُنا لها، والله المُوَفِّق لنا ولكم إلى الرَّشاد من القول والعمل».

وقال الحافظ الخطيب البغدادي في ديباجة «الاقتضاء»:

«إنِّي موصيكَ يا طالبَ العلم بإخلاصِ النيَّةِ في طلبِهِ، وإجْهادِ النَّفْسِ على العَمَل بموجَبِهِ، فإنَّ العلمَ شجرةٌ، والعمل ثمرةٌ، وليس يُعَدُّ عالماً من لم يكن بعلمِه عاملاً.

---

(١) وقد طُبعت بتحقيق شيخنا الألباني، طبع المكتب الإسلامي، بيروت.

(٢) طُبع مراراً، أجودها بتحقيق أخينا الفاضل الشيخ بدر البدر.

وقيلَ: العلمُ والدُ، والعملُ مولودٌ، والعلمُ معَ العملِ، والروايةُ مع الدرايةِ.

فلا تأنَسْ بالعمَلِ ما دمتَ مُسْتَوْحِشاً من العِلْمِ، ولا تأنَسْ بالعِلْمِ ما كنتَ مُقصِّراً في العَمَلِ، ولكنِ اجْمَعْ بينَهما، وإنْ قَلَّ نصيبُك منهما.

وما شيءٌ أضعَفَ من عالمٍ تَرَكَ الناسُ علمَهُ لفسادِ طريقتِه، وجاهلٍ أخَذَ الناسُ بجهلِهِ لنَظَرِهم إلى عبادتِه[1].

والقليلُ من هذا مع القليلِ من هذا أنْجى في العاقبةِ، إذا تفَضَّلَ الله بالرحمةِ، وتَمَّمَ على عبدِه النعمةَ.

فأمَّا المدافعةُ والإهمالُ، وحبُّ الهُوَيْنَى والاسترْسالِ، وإيثارُ الخفضِ والدَّعَةِ، والمَيْلُ مع الراحةِ والسَّعةِ، فإنَّ خواتمَ هذه الخِصالِ ذميمةٌ، وعُقْباها كريهةٌ وخيمةٌ.

والعِلْمُ يُرادُ للعَمَلِ، كما العملُ يُرادُ للنجاةِ، فإذا كانَ العَمَلُ قاصراً عن العِلْمِ، كانَ العلمُ كَلًّا على العالم، ونعوذُ بالله من علمٍ عادَ كَلًّا، وأوْرَثَ ذُلًّا، وصار في رَقَبَةِ صاحبِهِ غِلًّا.

---

(١) وهذا كلامُ حكيمٍ، نراه في كل عَصْر ومصرا!

قال بعض الحُكَماء: العِلْمُ خادمُ العَمَل، والعملُ غايةُ العلمِ، فلولا العملُ لم يُطْلَبْ علمٌ، ولولا العلمُ لم يُطْلَبْ عَمَلٌ، ولَأنْ أَدَعَ الحقَّ جَهْلاً به، أحبُّ إليَّ من أنْ أدَعَهُ زُهْداً فيه.

وقال سَهْل بن مُزاحِم: «الأمرُ أضيقُ على العالم من عَقْد التِّسعين؛ مع أن الجاهلَ لا يُعذَرُ بجهالتِه[1]، لكن العالمَ أشدُّ عذاباً إذا تَرَكَ ما عَلِمَ، فلم يعملْ به».

قال الشيخُ: وهل أدرك من السَّلَف الماضين الدرجاتِ العُلى إلا بإخلاصِ المُعْتَقَد، والعَملِ الصالحِ، والزُّهدِ الغالبِ في كُلِّ ما راقَ من الدُّنيا.

وهل وَصَلَ الحُكَماءُ إلى السعادةِ العُظْمى إلا بالتشمير في السَّعْيِ، والرِّضى بالميسور، وبَذْل ما فَضَلَ عن الحاجةِ للسائلِ والمحرومِ؟

وهل جامعُ كُتب العلم إلا كجامعِ الفضةِ والذهبِ؟

وهل المنهومُ بها إلا كالحريصِ الجَشِعِ عليهما؟

وهل المُغْرَمُ بحبِّها إلا ككانزِهما؟

---

(١) وفي ذلك تفصيلٌ بيِّنٌ، ليس هذا محلَّه!

وكما لا تنفعُ الأموالُ إلا بإنفاقِها، كذلك لا تنفعُ العلومُ إلا لمن عَمِلَ بها، وراعى واجباتِها، فلينظُر امرؤٌ لنفسِهِ، وليغتَنِمْ وقتَه، فإن الثَّواءَ[1] قليلٌ، والرحيلَ قريبٌ، والطريقَ مَخوفٌ، والاغترارَ غالبٌ، والخطرَ عظيمٌ، والناقدَ بصيرٌ، واللهُ تعالى بالمرصادِ، وإليه المرجِعُ والمَعاد؛ ﴿فمَنْ يعملْ مِثْقالَ ذرَّةٍ خيراً يَرَهْ. ومَنْ يعمَلْ مِثقالَ ذرَّةٍ شرًّا يَرَهْ﴾[2].

قلتُ: هذا كلامُه رحمه الله، فتأمَّلْهُ أخي ـ حفظك الله ـ واجعَلْهُ نُصْبَ عينيك، ولا تَدَعنَّ للشيطانِ عليكَ من سَبيل، فإنَّه عدوٌّ للمؤمنين، ذو خَطَرٍ وبيل!

و«الجزءُ» الذي بين يديك ـ أخي القارىء ـ حوى من العلوم أنواعَها، فهو يروي الحديثَ، ويروي الأثرَ عن الصحابي، أو التابعي، أو مَن بعدَهم من الزُّهَّاد والعُلماء، وكذلك يُخْتَمُ بشعرٍ جميل فيه حِكْمَةٌ كما صحَّ[3] عن النبيِّ ﷺ.

ولقد طُبِعَ هذا «الجُزءُ» ـ قَبْلُ ـ طبعةً جيِّدةً على وجه

---

(١) أي: المُقام.

(٢) سورة الزلزلة ٧ ـ ٨.

(٣) رواه الشيخان عن أُبيّ.

الإجمال[1]؛ لكنْ: ليس فيها التخريجُ العلميُّ[2] الذي ينبغي أن يكونَ مرافقاً لمثل هذا «الجُزء» حِرْصاً على أمانة العلم، وطَلَباً لأداءِ الحقِّ.

فإن أصبتُ فيما قمتُ به، فهذا مِن فضلِ الله عليَّ ومنَّتِهِ، وإن كان غيرَ ذلك فمن ضعفي وتقصيري.

وإني لأرجو من كُلِّ أخٍ في الله؛ طالبِ علمٍ، أن لا يَبْخَلَ عليَّ بنصيحةٍ علميَّةٍ على وَجْهِهِا الشرعيّ، فالقلوبُ مفتوحةٌ،

---

(١) عن نسخة الظاهرية، وقد أرفقتُ ـ بعد المقدمة ـ صوراً عنها.

(٢) ولم يصنع مُحقِّقه الفاضل شيئاً من هذا إلا في موضعين:
الأول: في الحديث رقم (١)، حيث عزاه للترمذي!
والثاني: في الحديث رقم (١٢)، حيث علَّق على قول المصنف عنه:
«غريب».
فقال: «أي: فَرْد، ولا يُنافي ذلك الحُسْنَ، بل ولا الصحَّة في اصطلاح المحدِّثين».
قلت: بل يُنافيه كما شرحتُه مُفصَّلاً في الجزء الثالث من كتابنا «الردّ العلمي..»، وهو تحت الطبع.
زد أن الحديث المشار إليه إنما هو منكر كما تراه في التخريج.

والآذانُ صاغيةٌ.

وأسأل الله سبحانه أن يوفِّقنا جميعاً للعلمِ النافعِ، والعملِ الصالح، إنه سميعٌ مجيبٌ.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمينَ.

وكتب
أبو الحارث علي بن حسن بن علي
الحلبيُّ الأثريُّ
٢٣ ـ ربيع الثاني ١٤٠٨هـ
الزرقاء ـ الأردن

□ □ □

ترجمةُ المصنِّف[1]

□ الإمامُ، العلَّامةُ، الحافظُ الكبيرُ، المُجوِّدُ، محدثُ الشام، ثقةُ الدين، أبو القاسم الدمشقيُّ، صاحبُ «تاريخ دمشق».

□ وُلد في المحرَّم في أول الشهر سنة تسع وتسعين وأربع مئة، وسمَّعه أخوهُ صائنُ الدين هِبةُ الله في سنة خمسٍ ومئة وبعدها، وارتحلَ إلى العراق في سنة عشرين، وحجَّ سنة إحدى وعشرين.

□ وارتحلَ إلى خُراسان على طريق أَذْرَبيجان في سنة تسعٍ وعشرين وخمس مئة.

□ وهو عليُّ بنُ الشيخِ أبي محمد الحسنِ بنِ هبةِ الله بنِ

(١) وهي مختصرةٌ من «سير أعلام النُّبَلاء» (٢٠ / ٥٥٤ / رقم ٣٥٤)، للحافظ الذهبي.

عبد الله بن الحسين. فعساكر لا أدري لَقَبُ مَن هو من أجدادِه، أو لعلَّه اسمٌ لأحدِهم.

□ سمع: الشريفَ أبا القاسم النسيبَ، وعنده عنه «الأجزاءُ العشرون» التي خرَّجها له شيخُه الحافظُ أبو بكر الخطيبُ سمعناها بالاتصال، وسمع من قوام بنِ زيدٍ صاحبِ ابنِ هَزَارْمَرْد الصَّريفيني، ومن أبي الوَحْش سبيعِ بنِ قيراط صاحبِ الأهوازيِّ، ومن أبي طاهرٍ الحِنَّائي، وأبي الحسنِ بنِ الموازيني، ومحمدِ بنِ علي بنِ أبي العلاء المصِّيصي، والأمينِ هبةِ الله بنِ الأكفاني، وعبدِالكريم بن حمزة، وطاهرِ بن سهلٍ الإسفراييني، وخلقٍ بدمشق.

□ وأقام ببغداد خمسةَ أعوام، يُحصِّلُ العلمَ، فسمع من هبةِ اللهِ بنِ الحُصَين، وعليِّ بن عبدالواحد الدِّينوري، وقَراتِكين ابنِ أسعد، وأبي غالب بنِ البنَّاء، وهبةِ الله بنِ أحمد بن الطَّبر، وأبي الحسن البارِع، وأحمدَ بنِ مُلُوك الورَّاق، والقاضي أبي بكر، وخلقٍ كثير.

وبمكة من عبدالله بن محمد المِصريِّ المُلقَّب بالغَزال[1].

---

(١) بتخفيف الزاي، كما في «تبصير المنتبه» (١٠٤٢).

وبالمدينة من عبدالخلاَّق بن عبدالواسع الهَرَوي.

ويأصبهان من الحُسَين بنِ عبدالملك الخلاَّل، وغانِم بنِ خالد، وإسماعيلَ بنِ محمدٍ الحافظ، وخلق.

وبنيسابور من أبي عبدالله الفَراويّ، وأبي محمد السَّيِّدي، وزاهرٍ الشحّامي، وعبدِالمنعم بنِ القُشَيري، وفاطمةَ بنتِ زَعْبَل، وخلقٍ.

ويمرو من يوسفَ بنِ أيُّوب الهَمَذانيّ الزاهد، وخلق.

وبهَرَاة من تميم بنِ أبي سعيد المُؤدِّب، وعدة.

وبالكوفةِ من عُمر بن إبراهيم الزَّيْديِّ الشريفِ.

وبِهَمَذان وتِبْريز والمَوْصِل. وعمل «أربعين حديثاً بُلدانيَّة»[1].

□ وعددُ شيوخِه الذي في «معجمه» ألفُ وثلاث مئة شيخ بالسماع، وستةٌ وأربعونَ شيخاً أنشدوهُ، وعن مئتين وتسعين شيخاً بالإجازة، الكل في «معجمه»، وبضع وثمانون امرأة لهنَّ «معجمٌ» صغير سمعناه.

وحدث ببغداد والحجاز وأصبهان ونيسابور.

---

(١) وهي تحت الطبع بتحقيقي.

□ وكان فَهِماً، حافظاً، مُتقناً، ذكيًّا، بصيراً بهذا الشأن، لا يُلْحَقُ شأوُه، ولا يُشَقُّ غُباره، ولا كان له نظير في زمانه.

□ حدَّث عنه: مَعْمَرُ بنُ الفاخر، والحافظُ أبو العلاء العطَّار، والحافظُ أبو سعدٍ السمعانيُّ، وابنُه القاسمُ بنُ علي، والإمامُ أبو جعفر القُرطبي، والحافظ أبو المواهب بنُ صَصْرى، وأخوهُ أبو القاسم بن صَصْرى، وقاضي دمشق أبو القاسم بنُ الحَرَستاني، والحافظُ عبدُالقادر الرُّهاوي، وغيرهم.

□ وكان له إجازاتٌ عاليةٌ، فأجاز له مُسنِدُ بغداد الحاجبُ أبو الحسن بنُ العلَّاف، وأبو القاسم بنُ بيان، وأبو علي بنُ نَبْهان الكاتب، وأبو الفتح أحمدُ بنُ محمد الحدّاد، وغانِمٌ البُرْجِيُّ، وأبو علي الحدَّاد المُقرىء، وعبدُالغفَّار الشيروي صاحبُ القاضي أبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسن الحِيريِّ، وخلقٌ سواهم أجازوا له وهو طِفْلٌ.

قال ابنُهُ القاسمُ: رُوي عنه أشياءُ من تصانيفه بالإجازةِ في حياته، واشتهر اسمُهُ في الأرض، وتفقَّه في حداثتِه على جمالِ الإسلام أبي الحسنِ السُّلَمي وغيرِه، وانتفع بصُحبةِ جَدِّهِ لأمِّه القاضي أبي المُفَضل عيسى بن عليّ القُرشي في النحوِ، وعلَّق

مسائلَ من الخلافِ عن أبي سَعْد بنِ أبي صالح الكرماني ببغداد، ولازم الدرسَ والتفقُّه بالنِّظاميةِ ببغداد، وصنَّف.

□ مصنَّفاتُه كثيرةٌ:

فمن ذلك «تاريخُه»[1] في ثمان مئة جُزء ـ قلت: الجزء عشرون ورقة، فيكون ستةَ عشَرَ ألف ورقة ـ قال: وجمع «المُوافقات» في اثنين وسبعين جزءاً، و«عوالي مالك»، و«الذيل» عليه خمسين جزءاً، و«غرائب مالك» عشرة أجزاء، و«المُعجم» في اثني عشر جزءاً. ـ قلت: هو روايةٌ مجرَّدةٌ لم يُترجم فيه شُيوخَه ـ قال: وله «مناقبُ الشُّبّان» خمسة عشر جزءاً، و«فضائل أصحاب الحديث» أحد عشر جزءاً، «فضل الجمعة» مجلد، و«تبيين كَذِب المُفتري[2] فيما نُسب إلى

---

(١) وهو «تاريخ دمشق»، طُبعت منه بضعة مجلَّدات، ولا زال العَمَلُ سائراً فيه على بطء شديد.

ولقد وصلتني ـ بحمد الله ـ قريباً صورةُ نسخةٍ خطيَّةٍ فيها خَرْمٌ قليل، مكوَّنة من تسعة عشر مجلداً.

(٢) طبع بتحقيق زاهد الكوثري (!) في دمشق سنة (١٣٤٧هـ).

الأشعري» مجلد ، و«المُسَلْسَلات» مُجلَّد ، و«السُّباعيات» سبعة أجزاء، «من وافَقَتْ كنيتُه كنيةَ زوجتِهِ» أربعة أجزاء، و«في إنشاء دار السُّنّة» ثلاثة أجزاء، «في يوم المَزيد» ثلاثة أجزاء، «الزَّهادة في الشهادة» مجلد، «طُرُق قَبْضِ العلم»، «حديث الأطِيط»، «حديث الهُبوط وصحَّته»، «عوالي الأوزاعي وحالُه» جزآن، و«الخماسيَّات» جزء، «السُّداسيات» جزء، «أسماءُ الأماكن التي سمع فيها»، «الخِضاب»، «إعزازُ الهجرة عند إعواز النُّصرة»، «المقالة الفاضحة»، «فضل كتابة القرآن»، «من لا يكون مُؤتمناً لا يكون مُؤذِّناً»، «فضلُ الكرم على أهل الحَرَم»، «في حفر الخندق»، «قول عثمان: ما تَغَنَّيتُ»، «أسماء صحابة المُسند»، «أحاديث رأس مال شُعبة»، «أخبار سعيدِ بنِ عبدالعزيز»، «مُسلسل العيد»، «الأبْنة»، «فضائل العشرة» جزآن، [1] «من نزل المِزَّة»، «في الرَّبْوةِ والنَّيْرَب»، في «كَفْرسوسية»، «روايةُ أهلِ صنعاء»، «أهل الحِمريين»، «فَذايا»، «بيت قُوفا»، «البَلاط»، «قبر سَعْد»، «جِسْرين»، «كَفْر بطنا»، «حرستا»، «دُوما مع مِسْرابا»، «بيت سَوَا»، «جَرْكان»، «جَدَيا وطَرْميس»، «زَمْلَكا»، «جَوْبَر»، «بيت لِهْيا»، «بَرْزَة»، «مَنِين»، «بَعْقُوبا»، «أحاديث بَعْلَبَك»، «فضلُ عَسْقَلان»،

«القُدس»، «المدينة»، «مكَّة» (١)، كتاب «الجهاد»، «مُسند أبي حنيفة ومكحول»، وغيرها كثيرٌ.

□ أملى مجالسَ كثيرةً تزيدُ على الأربع مئة مجلس.

□ ومن نَظْمِ الحافظِ أبي القاسم:

ألا إنَّ الحديثَ أَجَلُّ عِلْمٍ
وأَشْرَفُهُ الأحادِيثُ العَوَالي
وأنْفَعُ كُلِّ نوعٍ مِنْهُ عِندي
وأَحْسَنُهُ الفَوائِدُ والأمالي
فإنَّكَ لن تَرى للعِلْمِ شيئاً
تُحَقِّقُهُ كأفواهِ الرجالِ
فكُنْ يا صَاحِ ذا حِرْصٍ عليهِ
وخُذْهُ عن الشُّيُوخِ بلا مَلالِ
ولا تأخُذْهُ مِن صُحُفٍ فتُرْمى
مِن التصحيفِ بالداءِ العُضَالِ

(١-١) ما بين الرَّقَمَين كلُّه أسماء مواضع وبُلدان، جمع فيها أسماء من نزلها أو حدَّث بها، أو فضائلها!

ولابن عساكر شِعْرٌ حسنٌ، يُمليه عقيب كثيرٍ من مجالِسه، وكان فيه انجماعٌ عن الناس، وخيرٌ، وتركٌ للشهاداتِ على الحُكَّام وهذه الرعونات.

□ تُوفي في رجب سنة إحدى وسبعين وخمس مئة ليلةَ الاثنين حادي عشر الشهر، وصلَّى عليه القُطْبُ النيسابوريُّ، وحضره السلطانُ صلاح الدين، ودُفن عند أبيه بمقبرة باب الصغير.

□ وبلغنا أنَّ الحافظ عبدالغني المَقْدِسي بعد موت ابنِ عساكر نَفَّذَ[1] من استعار له شيئاً من «تاريخ دمشق»، فلما طالعَهُ، انبهر لسَعَةِ حفظ ابن عساكر، ويُقال: ندم على تفويتِ السماعِ منه، فقد كان بين ابنِ عساكر وبين المَقَادِسَةِ واقعٌ، رحم الله الجميع.

□ ولأبي علي الحُسينِ بن عبدالله بن رواحة يَرثي الحافظَ ابنَ عساكر:

ذَرَا السَّعْيَ في نَيْلِ العُلى والفَضَائِلِ
مضى مَن إليهِ كانَ شَدُّ الرَّواحِلِ

(١) أرسل.

وقــولا لِســارِي الـبَـرْقِ إنـي نَعَيْتُـهُ
بنــارِ أسـىً أو دَمْــعِ سُحْبٍ هَواطِــلِ

ومــا كانَ إلا الــبَــحْــرَ غارَ ومــن يُرِدْ
سَواحِــلَهُ لم يَلْقَ غيرَ جَداوِلِ

وهَــبْــكُــمْ رويتُـم عِلْمَــهُ عن رُواتِــهِ
ولــيسَ عوالــي صَحْــبِــهِ بنَــوازِلِ

فقــد فاتَــكُــم نورُ الـهُــدى بوَفَــاتِــهِ
وعِــزُّ التُّقى منــهُ ونُجْــحُ الــوَسائِــلِ

خَلَتْ سُنَّــةُ الـمُخْتــارِ من ذَبِّ ناصِــرٍ
فأقــربُ ما نَخْــشــاهُ بِدْعــةُ خاذِلِ

نَحــا للإمــامِ الــشــافِعِــيِّ مَقــالَــةً
فأصـــبــحَ شافــي عيٍّ كُلِّ مُجــادِلِ

وسَــدَّ من الــتَّــجْــسيمِ بابَ ضَلالَــةٍ
ورَدَّ من الــتــشبيهِ شُبــهــةَ باطِــلِ[1]

---

(١) فقد أثبت في «تبيين كذب المفتري» رجوع الإمام أبي الحسن إلى العقيدة السلفية الحقَّة، ناقلاً ذلك عن آخر كُتُبه وهو «الإبانة»، وهذا يُعَدُّ شجىً في حلوق أصحاب البدع!

□ مصادر ترجمته :

«خريدة القصر»، قسم شعراء الشام، (١ / ٢٧٤ - ٢٨٠).

«المنتظم» (١٠ / ٢٦١).

«معجم الأدباء» (١٣ / ٧٣ - ٨٧).

«مرآة الزمان» (٨ / ٢١٢ - ٢١٤).

«جامع المسانيد» للخوارزمي، (٢ / ٥٣٩).

«الروضتين» (١ / ١٠ و ٢ / ٢٦١).

«وفيات الأعيان» (٣ / ٣٠٩ - ٣١١).

«المختصر» (٣ / ٥٩).

«العبر» (٤ / ٢١٢، ٢١٣).

«دول الإسلام» (٢ / ٨٥).

«تذكرة الحفاظ» (٤ / ١٣٢٨ - ١٣٣٤).

«المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (١٨٦ - ١٨٩).

«تتمة المختصر» (٢ / ١٣٢، ١٣٣).

«الوافي بالوفيات» (خ ١٩ / ق ١٤٤ - ١٤٨).

«مرآة الجنان» (٣ / ٣٩٣ - ٣٩٦).

«طبقات السبكي» (٧ / ٢١٥ - ٢٢٣).

«طبقات الإسنوي» (٢ / ٢١٦ ، ٢١٧).

«البداية والنهاية» (١٢ / ٢٩٤).

«النجوم الزاهرة» (٦ / ٧٧).

«طبقات الحفاظ» (٤٧٤ ، ٤٧٥).

«الدارس»، للنعيمي (١ / ١٠٠ ، ١٠١).

«مفتاح السعادة» (١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ و ٢ / ٣٥٢).

«تاريخ الخميس» (٢ / ٣٦٦).

«الزيارات بدمشق»: ٧٣.

«كشف الظنون» (٥٤ ، ٥٧ ، ١٠٣ ، ١٦٢ ، ٢٩٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٥٢٦ ، ٥٧٤ ، ٩٧٤ ، ١٧٣٦ ، ١٧٣٧ ، ١٨٣٦).

«شذرات الذهب» (٤ / ٢٣٩ ، ٢٤٠).

«أبجد العلوم» (٢ / ٣٧٥ و ٣ / ٧٩٠ و ٧٩١).

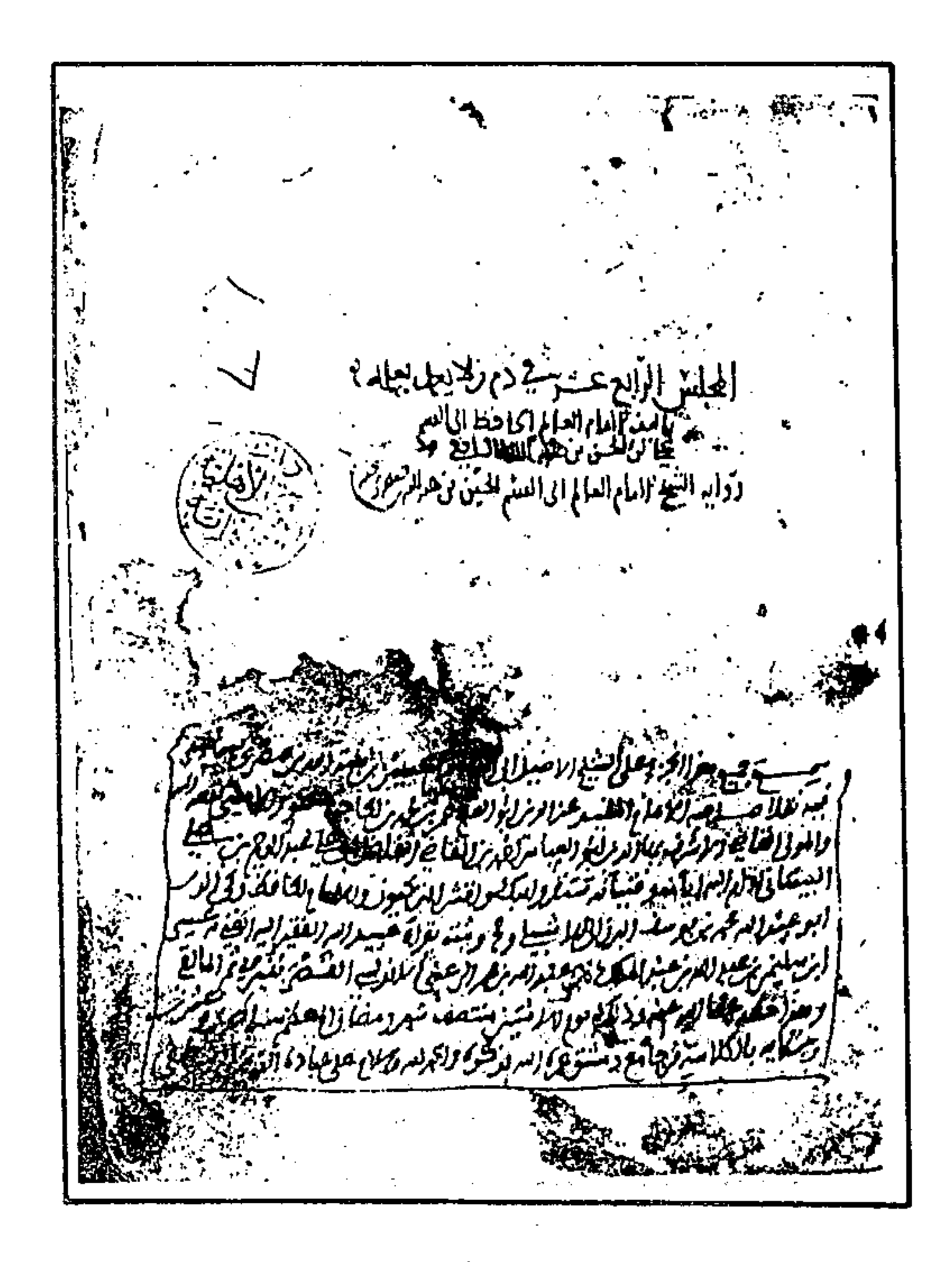
«هدية العارفين» (١ / ٧٠١ ـ ٧٠٢).

«إيضاح المكنون» (١ / ٢٢٤).

«تهذيب تاريخ دمشق»، لبدران (١ / ٧ ـ ١٠).

«منتخبات التواريخ» (٤٧٨).

وغيرها كثيرٌ.



المجلس الرابع عشر في ذم من لا يعمل بعلمه

املاء الامام العالم الحافظ ابي القسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي

رواية الشيخ الامام العالم ابي القسم الحسين بن ...

صورة عنوان النسخة الظاهرية التي اعتُمدت في التحقيق، ويظهر في آخر الصورة السَّماعُ

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الظاهرية التي اعتُمدت في التحقيق، ويظهر في آخر الصورة السَّماعُ

بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا الشيخ الإمام الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي إملاءً بجامع دمشق حرسها الله ؛ قال :

١ ـ أخبرنا أبو الأغَرِّ قَرَاتِكِين بن الأسْعَد بن المَذْكور[1] ببغداد؛ قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجَوْهري ؛ قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد بن لؤلؤ؛ قال: حدّثنا أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن أَبَان السَّرَّاج ؛ قال: حدَّثنا يحيى بنُ عبدالحميد ـ يعني الحِمَّاني ـ؛ قال: حدّثنا أبو بكر بن عَيَّاش، عن الأعمش، عن سعيد بن عبدالله بن جُرَيْج، عن أبي برزة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا تَزولُ قَدَما عَبْدٍ يَوْمَ القِيامَةِ حَتَّى يُسأَلَ عن

---

(١) قال الذهبي في «العِبَر» (٤ / ٥٧): «كان عامياً»، وفاته سنة (٥٢٤هـ).

أربعٍ: عن مالِهِ مِمَّ اكْتَسَبَهُ؟ وفيمَ أنفَقَهُ؟ وعن علمِهِ ما صَنَعَ فيه؟ وعن شبابِهِ فيمَ أبلاه؟ وعن عُمُرِهِ فيم أفناه؟».

قال رضي الله عنه:

أخرجه أبو عيسى التِّرمذي في «جامعه»[1]، عن عبدالله بن عبدالرحمن الدَّارِمي[2]، عن الأسود بن عامر شَاذانَ[3]، عن أبي بكر بن عيَّاش المُقرىء.

وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، رُوِّيناهُ من حديث ابن عيَّاش[4].

---

(١) برقم (٢٤١٧).

(٢) والحديث في «سننه» (١ / ١٣٥).

(٣) وهو لقبُهُ.

(٤) وأخرجه أيضاً الآجُرِّي في «أخلاق العلماء» (١١٥)، والبيهقي في «المدخل» (٤٩٤)، والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» رقم (١)، وابن الدبيثي في «ذيل تاريخ بغداد» (٢ / ١٦٣)؛ من طرق، عن أبي بكر بن عيَّاش، به.
قلت: وهذا إسناد حسنٌ إن شاء الله.
سعيد بن عبدالله؛ أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ٣٦)، ونقل عن أبيه قوله فيه: «مجهول»! =

٢ ـ أخبرنا الشيخُ أبو عبدِالله الحُسَين بن عبدالملك بن

= ووثقه ابن حبان في «ثقاته» (٤ / ٢٧٩).

وقال الذهبي في «الميزان» (٢ / ١٤٦): «وصحَّح له الترمذي».

قلت: وقد روى عنه جماعةٌ، فمثلُه يُمَشَّى حديثه، خاصة أنَّ له شواهد عدَّة.

أما أبو بكر بن عيَّاش، فحديثُه لا ينزل عن رُتبة الحسن.

ثم إن له متابعاً:

فقد أخرجه أبو نُعيم في «الحلية» (١٠ / ٢٣٢)، والسُّلَمي في «طبقات الصوفيَّة» (ص١٢٤)؛ من طريق حمدون القصَّار، عن إبراهيم الزَّرَّاد، عن ابن نمير، عن الأعمش، به.

قلت: وإبراهيم الزَّرَّاد روى عنه اثنان؛ وترجمه ابن حِبَّان في «ثقاته» (٨ / ٧٦)، وأورده السمعاني في «الأنساب» (٥ / ٢٥٩)، وكذا ياقوت في «معجم البلدان» (٤ / ٢٧)، ولم يزيدا على أن عرَّفا به!

وقد تصحَّف «الزرَّاد» في «الحلية» إلى: «الزراع»! فلذا لم يعرفه شيخنا العلاَّمة الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢ / ٦٦٧)، ووقع عنده: «الزارع»! وكذا أيضاً في تعليق أخينا الفاضل الدكتور عبدالرحمن الفريوائي على «الزهد» (١ / ٢٢٩) لوكيع!

وحديث الباب؛ قال عنه شيخُنا في تعليقه على «الاقتضاء» رقم (١): «وإسناده صحيح».

الحسين الأديب[1]؛ قال: أخبرنا أبو طاهر أحمد بن محمود بن أحمد الثَّقَفي؛ قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن المُقرىء؛ قال: حدَّثنا المُفَضَّل بن محمد بن إبراهيم الجَنَدي في مسجد الحرام؛ قال: حدَّثنا صامِتُ بن مُعاذٍ الجَنَدي؛ قال: حدَّثنا عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد؛ قال: حدَّثنا سفيان الثوريُّ، عن صفوان بن سُليم، عن عَديّ بن عديّ، عن الصُّنابِحي، عن مُعاذ بن جَبَل رضي الله عنه؛ قال: قال النبيُّ ﷺ.

«لا تزولُ قَدَما عبدٍ يومَ القِيامَةِ حتى يُسأَلَ عن أربعِ خِصالٍ: عن عُمُرِهِ؛ فيم أفناهُ؟ وعن شبابِهِ؛ فيم أبلاهُ؟ وعن مالِه؛ من أين اكتسَبَه؟ وفيمَ أنفقَهُ؟ وعن علمِهِ؛ ماذا عمل فيه؟»[2].

---

(١) وصفه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٦٢٠) بـ «الشيخ الإمام الصدوق»، ثم قال في آخر ترجمته: «وكان يُلَقَّب بالأثري»!

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ٦٠ ـ ٦١)، والخطيب في «الاقتضاء» رقم (٢)، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» رقم (٢٨)، و«تاريخ بغداد» (١١ / ٤٤١)، والبيهقي في =

. . . .

= «المدخل» (٤٩٣)، وتمَّام الرازي في «الفوائد» (ج١٢ / ق٢٢٥ / ب ـ مصوَّرتي)؛ كلهم من طريق صامت، به.

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيف، فيه علَّتان:

الأولى: صامتٌ؛ أورده ابن حِبَّان في «الثقات» (٨ / ٣٢٤)، وقال: «يَهِمُ ويُغرب»، ونقله عنه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٣ / ١٧٨)، ثم أورد له خبراً، قال بعده: «وهذا باطلٌ بلا ريب، فإن كان صامت حفظه، فهو من تخليط المثنى [ابن الصباح]، والذي أظنه أنه من أوهام صامت، والله أعلم».

قلت: فهو ضعيفٌ.

الثانية: عبدالمجيد بن عبدالعزيز؛ وثقه غير واحد، ولكن قال أبو حاتم: «ليس بالقوي».

وقال الدارقطني: «لا يُحْتَجّ به».

وقال العقيلي: «ضعَّفه محمد بن يحيى».

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم».

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث، مرجئاً، ضعيفاً».

وقال ابن حبان: «كان يقلب الأخبار، ويروي عن المشاهير المناكيرَ، فاستحق الترك».

قلت: وانظر ترجمته في «الجرح والتعديل» (٣ / ١ / ٦٤)، و«المجروحين» (٢ / ١٦٠)، و«الميزان» (٢ / ٦٤٨)، =

قال أبو سعيد الجَنَدي : قال لنا صامِتٌ : ليس لمسألةٍ منها جوابٌ!

قال[1] :

= و «التهذيب» (٦ / ٣٨١).

وأغرب الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٣٤٦) حيث قال بعد أن أورده من رواية الطبراني والبزّار: «ورجال الطبراني رجال الصحيح، غير صامت بن مُعاذ، وعدي بن عدي الكندي، وهما ثقتان»!

قلت: أنّى لصامتٍ الثقةُ والأمرُ فيه ما أوردته؟!

ومثله في الغرابة ـ بل زيادة ـ قول المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤ / ٣٩٦)، حيث قال: «رواه البزار والطبراني بإسناد صحيح»! علماً أنه أورده في (١ / ١٢٥) من «ترغيبه»، وسكت عنه!

وقال شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (٢ / ٦٦٧) بعد أن أورد كلام الحافظ المنذري : «فالظاهر أنهما أخرجاه من غير هذا الوجه، وإلاّ فهو بعيد عن الصحّة».

قلت: لا ، بل هو عندهما من الوجه نفسه.

فهو بعيدٌ عن الصحّة.

(١) القـائلُ هو أبو طاهر أحمد بن محمود بن أحمد الثقفي ، كما في الحديث السابق، وهو ثقةٌ، كما في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ١٢٣)، وغيره.

وأخبرنا أبو بكر بن المُقْرئ؛ قال: حدَّثنا أبو عروبة؛ قال: حدَّثنا عمرو بن هشام؛ قال: حدَّثنا قبيصة؛ قال: حدَّثنا سفيان، عن ليث، عن عديّ بن عدي، عن الصُّنابِحي، عن معاذ بن جبل مثله موقوفاً(١).

---

(١) وأخرجه عن سفيانَ وكيعٌ في «الزهد» رقم (١٠).

وأخرجه أيضاً هنَّاد في «الزهد» رقم (٧٢٤)، وأبو خيثمة في «العلم» رقم (٨٩)، والدارمي (١ / ١٣٥)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢ / ٢٥)، والخطيب في «الاقتضاء» رقم (٣)؛ كلهم من طريق ليث، به.

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيف.

ليثٌ: هو ابن أبي سليم، قال أحمد: «مضطرب الحديث».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث».

وقال ابن مَعين: «ضعيف، إلَّا أنه يُكتب حديثه»!

وقال مؤمل بن الفضل: «قلنا لعيسى بن يونس: لِمَ لَمْ تسمع من ليث؟ قال: قد رأيتُه ـ وكان قد اختلط ـ وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار، فيؤذِّن»!

وقال أبو زرعة: «ليث لا يُشتغل به، هو مضطرب الحديث».

(تنبيه): وقع في «الاقتضاء»: عن عدي بن عديّ، عن رجاء بن حيوة، عن معاذ. . . =

قال رضي الله عنه:

هذا حديثٌ غريبٌ من حديث عديّ بن عديّ الكِنْدي،

= وهذا يُخالفُ ما في مصادر التخريج، فإن كان لعديٍّ فيه شيخان - وهذا بعيدٌ - فهو لا يؤثر على صحَّته لا من قريب ولا من بعيد، فمداره على ليثٍ! وإلا فهو منكرٌ!!

وللموقوف طريقٌ أُخرى:

فقد أخرج الدارمي (١ / ١٣٥)، والبيهقي في «المدخل» (٤٩٠)؛ من طريق عُمارة بن غَزِيَّة، عن يحيى بن راشد؛ قال: سمعت رجلاً يحدث أنه سمع معاذاً (كذا في البيهقي، وعند الدارمي: حدَّثني فُلان العُرَني عن معاذ)؛ قال: وذكره بمعناه.

قلتُ: وإسنادُه صحيحٌ، لولا جهالةُ العُرَنيّ وإبهامُه!!

وعُمارة بن غَزيَّة ثقةٌ، وثَّقه أحمد، وأبو زرعة، وابن سعد، والدارقطني، وابن حبان، والعجلي.

وقال ابن معين: «صالح».

وقال أبو حاتم: «ما بحديثه بأس، كان صدوقاً».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

ومع هذا كلِّه، قال الحافظ في «التقريب» (٤٨٥٨): «لا بأس به»! وهو الذي أورد ما سبق كُلَّه في «التهذيب» (٧ / ٤٢٢ - ٤٢٣)، فتأمَّل.

عن عبدالرحمن بن عُسَيلة الصُّنابِحي، عن مُعاذ.

٣ ـ أخبرنا الشيخُ أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السَّمَرْقَندي[1]؛ قال: أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن مَسْعَدَة بن إسماعيل الجُرجاني؛ قال: أخبرنا حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي؛ قال: أخبرنا عبدالله بن عدي الجُرجاني[2]؛ قال: حدَّثنا موسى بن عيسى الخَرَزيّ[3]؛ قال: حدَّثنا صهيب بن محمد بن عبَّاد بن صُهيب؛ قال: حدَّثنا بِشْر بن إبراهيم؛ قال: حدَّثنا ثَوْر بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن أبي أُمامة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) وثَّقه الحافظ السِّلَفي كما في «سير أعلام النبلاء» (٢٠ / ٣١).

(٢) وأخرجه في «الكامل في الضعفاء» (٢ / ٤٤٦) له، بهذا الإسناد، وأخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣٢٤٩)، وقد سقط إسناده من طبعة زغلول، وسقط السند والمتن من طبعة الزمرلي!!
فإلى الله المشتكى!

(٣) هو بالخاء المعجمة، وراء مهملة، ثم زاي؛ كما في «الإكمال» (٢ / ١٩٩)، وذكر ابن ماكولا فيه أنه من شيوخ الطبراني.
وقد خفيت ترجمته على الأخ محمد شكور في تحقيقه لـ «الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني» (رقم ١٠٨١)، فلم يجده!

«رُبَّ عابـدٍ جاهـلٍ ، ورُبَّ عالمٍ فاجرٍ، فاحْذَروا الجُهَّالَ مِنَ العُبَّادِ، والفُجَّارَ من العُلَماءِ، فإنَّ أُولٰئكَ فتنةُ الفُتَناءِ».

قال رضي الله عنه:

تفرَّد به أبو سعيد بِشْر بن إبراهيم الدمشقي[1].

---

(١) وهـو آفـةُ الحـديثِ، فقد قال ابن عدي: «إنه منكر الحديث عن الثقات والأئمة».

وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث».

وقال العقيلي: «يروي عن الأوزاعي أحاديث موضوعة لا يُتابع عليها».

وقال أبو علي الحافظ: «منكر الحديث، ضعيف».

وقد ساق له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال: «إنها بواطيل، وَضَعَها بِشْر».

قلت: وهذا منها!

ولكنّ له متابعاً:

فقـد أخرجه ابن عدي (٦ / ٢٤٣٣) دون قوله: «فإن أولئك فتنة الفتناء»، من طريق الوليد بن عبدالواحد، عن عمر بن موسى، عن خالد، به.

ولا يُفرح به، ففي الطريق إليه محفوظ بن بحر الأنطاكي، كان ممَّن =

٤ ـ أخبرنا الشيخُ أبو الفرجِ سعيدُ بن أبي الرجاءِ الأصْبَهاني[1]؛ قال: أخبرنا أبو الفتح منصور بن الحُسَين بن علي

= يضع الحديث، وكذا عمر بن موسى أيضاً، فقد قال ابن عديّ بعد إخراجه:

«منكر عن خالد بن معدان، والراوي عنه عمر بن موسى؛ يُقال له: ابن وجيه؛ ضعيفٌ، وليس هذا من قِبَل محفوظ بن بحر، إلَّا أن محفوظ (!) له أحاديث يوصلها، وغيره يُرسلها، وأحاديث يرفعها، وغيره يوقفها على الثقات».

وقال شيخنا العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (رقم ٤٩٤):

«وهذا الحديث ممَّا أورده السيوطي في كتابه «الجامع الصغير»، ومن عجيب أمره أنه ذكره من رواية ابن عدي، الذي ساقه في ترجمة هذا الوضاع، ثم سكت السيوطي عن هذا كُلِّه».

قلتُ: وقع في نسخة «الجامع الصغير» التي عليها شرح المناوي (رقم ٤٤٠٧) الرمز للحديث بالضَّعف.

وعزى المناويُّ الحديثَ لأبي نُعيم، ولم أَره في «الحلية»، وكذا في «ذكر أخبار أصبهان»، فلعلَّه في «فضل العالم العفيف» له، ولم أقف عليه!!

(١) ترجمه الذهبي في «العِبَر في أخبار من عَبَرَ» (٤ / ٨٧)، وقال: «وكان صالحاً ثقة»، توفي سنة (٥٣٢ هـ) رحمه الله.

وأبـو طاهـر أحمـد بن محمود الأديب؛ قالا: أخبرنا محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم؛ قال: حدَّثنا أبو عبدالله محمد بن يوسف بن بِشْر الهَرَوي الحافظ بدمشق؛ قال: حدَّثنا إسماعيل ابن محمد بن يوسف الثَّقَفي؛ قال: حدَّثنا زكريا بن نافع؛ قال: حدثنا سعيد بن الحسن، عن السَّرِيِّ بن يحيى، عن سعيد بن أبي سعيد المَقبري[1].

قال:

٥ - وأخبرني الشيخُ أبـو القـاسم إسماعيل بن عليّ بن الحُسَين النَّيْسابوري الصُّوفي[2] بأصبهان؛ قال: حدَّثنا أبو علي الحسن بن عمر بن الحسن بن يونُس الحافظ؛ قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن القاسم بن الحسن النَّجَّاد؛ قال: حدَّثنا أبو رَوْق

---

(١) لم أقف على هذه الطريق، وفي إسنادها زكريا بن نافع، وهو ضعيفٌ، وانظر «ذيل الميزان» (ص٢٤٨) للعراقي، وتعليق محقِّقه عليه.

وسعيد بن الحسن لم أجد له ترجمةً فيما عندي.

وانظر الطريق الآتي للحديث نفسه.

(٢) ترجمه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠ / ٢٤٥)، ووصفه بـ «الشيخ الصالح المعمَّر مسند الوقت».

أحمد بن محمد بن بَكْر الهِزَّاني؛ قال: حدثنا بَحْر بن نَصْر الخَوْلاني؛ قال: حدَّثنا ابنُ وهبٍ؛ قال: حدَّثني يحيى بن سلَّام، عن عثمان بن مِقْسَم، عن المَقْبُري، عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«أَشَدُّ ـ وفي حديثِ سعيدٍ: إنَّ أشدَّ ـ الناسِ عَذَاباً يومَ القيامةِ عالِمٌ لم يَنْفَعْهُ ـ وفي حديثِ إسماعيلَ: لا ينفَعُهُ ـ الله عزَّ وجلَّ بعلمِهِ»[1].

---

(١) أخرجه الآجُري في «أخلاق العلماء» (رقم ١٢٨)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١ / ١٩٦)، وابن عدي في «الكامل» (٥ / ١٨٠٧)؛ من طريق ابن وهب به.

وقال ابن عبدالبر: «وهو حديثٌ انفرد به عثمان البُرِّي، لم يرفعه غيره، وهو ضعيف الحديث، معتزليّ المذهب، ليس حديثه بشيء».

قلتُ: وهو متهمٌ، فقد كذَّبه ابن معين، والنسائي، والدارقطني، والجورقاني، وغيرهم.

وانظر الطريقين الآتيين بعده.

(تنبيه): سقط من إسناد ابن عبدالبر: «يحيى بن سلام»، و«سعيد المقبري»!

٦ ـ أخبرنا عالياً الحُسين بن عبدالملك الأصبهاني[١]؛ قال: أخبرنا أحمد بن محمود بن أحمد الأديب قال: أخبرنا محمد بن إبراهيم بن علي العاصِمي؛ قال: حدَّثنا بكر بن بُنْدار ابن سليمان بن شُعَيب؛ قال: حدَّثنا أيُّوب بن محمد الوَزَّان؛ قال: حدَّثنا غسَّان بن عُبَيد؛ قال: حدَّثنا عثمان عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبي هُريرة رضي الله عنه؛ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ؛ يقول:

«مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يومَ القِيامَةِ عالِمٌ لا ينفَعُهُ عِلْمُهُ»[٢].

قال رضي الله عنه: عثمان هو ابن مِقْسَم البُرِّي.

---

(١) تقدَّمت ترجمته في الحديث (رقم ١).

(٢) رواه الآجُرِّي في «أخلاق العلماء» (رقم ١٢٩)؛ من طريق أيُّوب، به.

قلتُ: وعثمان متهم كما تقدَّم.

ومثله أيضاً غسَّان بن عُبَيد، وهو الموصلي، إلا أنه لم يكن من أهل الكذب كما قال ابن معين، ترجمه الحافظ في «لسان الميزان» (٤ / ٤١٨)، ونقل تضعيفه عن عدَّة من أهل العلم.

والحديثُ غريبٌ.

ورواه علي بن ثابت الجَزَري، عن عثمان بن مِقْسَم، فزاد في إسنادِه: أبا سعيدٍ كَيْسان المَقْبُري[1].

٧ ـ أخبرنا الشيخُ أبو العِزِّ بن عُبَيدالله بن محمد السُّلَمي[2]؛ قال: أخبرنا أبو محمد الحَسَن بن علي بن محمد الشِّيرازي؛ قال: أخبرنا أبو الحَسَن علي بن محمد بن أحمد الوَرَّاق؛ قال: أخبرنا أبو حَفْص عمر بن أيوب السَّقَطي؛ قال: حدَّثنا محمد بن الصَّبَاح الجَرْجَرائي؛ قال: أخبرنا علي بن ثابت

---

(١) وهو الآتي بعدَه.

(٢) قال ابن النجَّار: «كان ضعيفاً في الرواية، مُخَلِّطاً، كذَّاباً، لا يُحْتَجُّ به، وللأئمة فيه مقال».

وقال السمعاني: «كان ابن ناصر يُسيءُ القولَ فيه».

وقال عبدالوهاب الأنماطي: «كان مُخَلِّطاً».

ونقل الذهبي في «السير» (١٩ / ٥٥٩) عنه قولَه: «وضع فلان حديثاً في حقِّ عليٍّ، ووضعتُ أنا في حقِّ أبي بكر حديثاً، بالله أليس فعلتُ جيداً»؟!

فعلَّق الذهبيُّ بقوله: «هذا يدلُّ على جهله، يفتخرُ بالكذب على رسول الله ﷺ»!

الجَزَري[1]، عن عثمان بن مِقْسَم، عن المَقْبُري، عن أبيه، عن

---

(١) وثقه أحمد، وابن معين، وأبو داود، وابن نمير، وابن عَمَّار، وأبو زرعة، وابن سعد، وغيرهم.

وقال ابن حِبَّان بعد توثيقه: «ربما أخطأ».

ولعلَّه لهذا قال النسائي: «ليس به بأس».

وقال الساجي أيضاً: «لا بأس به».

قلتُ: وقد اختار الحافظ في «التقريب» (٤٦٩٦) أنه «صدوق ربما أخطأ».

وقد تفرَّد في هذه الرواية بزيادة «أبي سعيد المَقْبُري»، مخالفاً جميعَ مَن وقفتُ عليه من الرواة عن عثمان، والمحفوظ رواية سعيد عن أبي هريرة دون ذكر أبيه.

وروى الحديثَ أيضاً دون ذكر «أبي سعيد»: الطبراني في «المعجم الصغير» (رقم ٥٠٧)؛ من طريق عبدالله بن عاصم الحِمَّاني، وابن عدي في «الكامل» (٥ / ١٨٠٧)؛ من طريق أبي سلمة، كلاهما عن عثمان، به.

وقد صحَّ الحديث موقوفاً على أبي الدرداء:

أخرجه ابن المبارك (رقم ٤٠)، والدارمي (١ / ٨٢)، وأبو نُعيم في «الحلية» (١ / ٢٢٣)، وابن عبدالبر (١ / ١٩٦)؛ من طريق يونس ابن سيف، عن أبي كبشة السلولي، عن أبي الدرداء موقوفاً. =

أبي هُريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنَّ أشدَّ الناسِ عَذَاباً يومَ القيامةِ عالِمٌ لم ينفعْهُ علمُهُ».

٨ ـ أخبرنا الشيخ أبو الحُسَين محمد بن محمد بن الحُسَين الفقيه[1] ببغداد؛ قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابتٍ الحافظ[2]؛ قال: أخبرنا الحسن بن أبي بكر؛ قال: أخبرنا حامد

= وهذا إسناد صحيح.

يونُس بن سيف؛ قال الدارقطني: «ثقة حمصي».

وقال البزَّار: «صالح الحديث».

وقال ابن سعد: «كان معروفاً، وله أحاديث».

ووثَّقه ابن حِبَّان.

ومع هذا كُلِّه ـ وهو من «التهذيب» (١١ / ٤٤٠) ـ قال الحافظ في «التقريب»: مقبولٌ!!

(١) قال السِّلَفي: «كان دَيِّناً ثقةً ثبتاً»، كذا في «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٦٠١).

(٢) وهو في «اقتضاء العلم» (رقم ٦٤) له، بهذا الإسناد.

وأخرجه أبو نُعَيم في «الحلية» (٤ / ١١١)، ومن طريقه الديلمي في «مسند الفردوس» (٧١٦١)؛ من طريق الجوهري، به. =

. . . .

= قلت: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، قيس بن الربيع اخْتُلِف فيه جداً، فقد وثّقه شعبة، والثوري، وابن أبي حاتم، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان.

وضعّفه آخرون.

وقال ابن عدي: «وعامة رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قال شعبة، وأنّه لا بأسَ به».

قلتُ: فهذا أعدلُ الأقوال، وهو يدلُّ على أن ضعفَه قريبٌ!

ولـه طريقٌ أُخـرى عند الخطيب أيضاً في «الاقتضاء» (٦٥)؛ من طريق إسماعيل بن عمرو البَجَلي، عن فرج بن فضالة، عن سليمان ابن الربيع مولى العباس، عن رسول الله ﷺ، بلفظ:

«ويلٌ لمن لا يعلمُ، ولو شاء الله لعلّمه، وويلٌ لمن يعلم ولا يعمل».

سبع مرات.

قلتُ: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه علل:

الأولى: إسماعيل البَجَلي، وثّقه ابن حبان، وقال: «يُغْرِب كثيراً»!

وقال أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (ق ١١٨): «غرائبه تكثر»!

وضعّفه غير واحد؛ منهم: أبو حاتم، والدارقطني، وابن عقدة، والعُقَيلي، والأزدي.

وقال الخطيب: «صاحب غرائب ومناكير عن الثوري». =

. . . .

= قلتُ: وانظر «تهذيب التهذيب» (١ / ٣٢٠ ـ ٣٢١).

الثانية: فرج بن فَضَالة، ضعَّفه ابن معين، ومالك، وابن المديني، والبخاري، ومسلم، والنسائي، وابن عدي، والحاكم، وغيرهم كثير.

الثالثة: سليمان بن الربيع، لم أجد له ترجمة، وظاهر روايته في هذا الإسناد الإرسالُ، والله أعلم.

وقد رُوِي موقوفاً على أبي الدرداء:

رواه أبو نُعيم في «الحلية» (١ / ٢١١)؛ من طريق سفيان، والآجري في «أخلاق العلماء» (١٢١)؛ من طريق عبيدالله بن موسى، والخطيب في «الاقتضاء» (رقم ٦٦)؛ من طريق إسماعيل ابن زكريا، وكذا (رقم ٦٧)، وأحمد في «الزهد» (١٤٢)؛ من طريق وكيع، وكذا (رقم ٦٨)؛ من طريق عبدالله الخُريبي، ومثله ابن عبدالبر في «جامعه» (٢ / ٦)؛ جميعهم عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران، عن أبي الدرداء؛ موقوفاً.

قلتُ: ورجاله ثقات، لكن.. هل سمع ميمون بن مهران من أبي الدرداء؟

توفي أبو الدرداء سنة (٣٢هـ)، ووُلِدَ ميمون بن مهران سنة (١٧ هـ).

إذاً: أدرك من حياة أبي الدرداء خمس عشرة سنة، وهي كافيةٌ =

= للسَّماع، ولم يُعرفْ بتدليس.

فصحَّ الإسناد ولله الحمد.

ثم رأيت أخانا الأستاذ بدر البدر في تعليقه على «الأخلاق» يحكم بانقطاعه!!

وعلَّق شيخُنا العلاَّمة الألباني على هذا الأثر في «الاقتضاء» (رقم ٦٦) بقوله:

«ضعيف، لضعف إسماعيل بن عَمْرو، وهو البَجَلي الذي قبلَه».

قلت: سبَقَ نظرُ شيخنا حفظه الله، وإلا فإنَّ هذا غيره! وهو زكريا بن نافع، تقدَّم ذِكره تعليقاً على حديث رقم (٤)، فلْيراجع.

ورواه الإمام أحمد في «الزهد» (رقم ٨٦٦)، ومن طريقه أبو نُعيم في «الحلية» (١ / ١٣١)؛ موقوفاً على ابن مسعود.

قلت: وهو مُعْضَل، بين عدي بن عدي وابن مسعود مفاوِز.

(فائدتان):

الأولى: أورد السيوطي حديثَ حذيفة المرفوع في «الجامع الصغير» (٦ / ٣٧٠ - بشرح الفيض)، ونسبه للحلية، رامزاً له بالضعف.

فأعلَّه المناوي بمحمَّد بن عبدة القاضي، قائلاً: «وفيه محمد بن عبدة القاضي، قال الذهبي: ضعيف، وهو صدوق».

قلت: لا، بل أورده الذهبي في «الميزان»، و«المغني»، و«الديوان»؛ قائلاً: كذبه أبو أحمد بن عدي. =

ابن محمد بن عبدالله الهَرَوي؛ قال: حدَّثنا عبدالله بن محمد بن وَهْب؛ قال: حدَّثنا إبراهيم بن سَعيد الجَوْهري؛ قال: حدَّثنا أبو أحمد الزُّبَيْري؛ قال: حدَّثنا قَيْس بن الرَّبيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حُذَيفة بن اليمان رضي الله عنه ـ فيما أعلم ـ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«وَيْلٌ لمَنْ لا يَعْلَمُ، ووَيْلٌ لمَنْ عَلِمَ ثُمَّ لا يَعْمَلُ».

ثلاثاً.

= وانظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٢ / ٣٧٩)، و«لسان الميزان» (٥ / ٢٧٢).

ومع هذا كُلِّه، فهو مُتابَع من عبدالله بن محمد بن وهب، عند الخطيب في «الاقتضاء»، كما في مصادر التخريج!

الثانية: وأورد السيوطي متن الحديث، وخرَّجه بقوله: (س) عن جَبَلة، أي: سعيد بن منصور في «سننه»، فتعقَّبه المناوي بقوله: «جَبَلَة في الصحب والتابعين مُتَعَدِّد، فكان ينبغي تمييزه». ثم قال: «رواه أحمد، وأبو نُعيم؛ عن ابن مسعود، بلفظ: . . .»، ثم ذكره، وقال:

«لكن ظاهر صنيعهما أنه موقوف».

قلتُ: هو كذلك، ثم كان ينبغي تقييد العزو لأحمد بأنه في «الزهد»، فهو عند الإطلاق إنما يُراد به «المسند»!

قال رضي الله عنه:

غريبٌ من حديثِ أبي وائلٍ شقيقِ بن سَلَمة الأسَدي، عن حُذيفة.

تفرّد محمد بن عبدالله بن الزُّبير، عن قيس.

٩ ـ أخبرنا الشيخ أبو غالب أحمد بن الحسن بن أحمد[1] ببغداد؛ قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجَوْهَري؛ قال: أخبرنا أبو محمد عبدالعزيز بن الحسن بن علي ابن أبي صابر النَّاقد؛ قال: حدَّثنا أبو خُبَيب العباس بن أحمد بن محمد بن عيسى البِرْتي؛ قال: حدَّثنا أبو سَلَمة المَخْزومي يحيى ابن المُغيرة؛ قال: حدَّثني محمد بن المُغيرة، عن أبيه، عن عثمان بن عبدالرحمن، عن ابن شهاب، عن عائذ الله بن عبدالله، عن أبي الدرداءِ رضي الله عنه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ:

«أَنزَلَ الله عزَّ وجلَّ في بعضِ كُتُبِهِ، أو: أَوْحى إلى بعضِ أنبيائِهِ: قُلْ للذينَ يتفقَّهونَ لغيرِ الدينِ ويتعلَّمونَ

(١) وصفه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٦٠٣) بـ: «الشيخ الصالح الثقة، مسند بغداد»، توفي سنة (٥٢٧هـ).

لغيرِ العَمَـلِ، ويطلُبُـونَ الدُّنْيا بعَمَلِ الآخرةِ، يَلْبَسُونَ للنـاسِ مُسُـوكَ الكِبَـاشِ، قلوبُهُم كقُلوبِ الـذِّئـابِ، ألسنتُهُم أحلى مِن العَسَلِ، وقلوبُهُم أمرُّ من الصبر: إيَّايَ يخدعونَ، أو بي يَستَهْزِئونَ، فبي حَلَفْتُ لأُتيحَنَّ لهمْ فتنَةً تَدَعُ الحَليمَ حَيرانَ»(1).

---

(1) أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢ / ١٦٢)؛ عن الجوهري، به.

وأخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١ / ٢٣١)؛ من طريق عبدالله بن أحمد بن موسى؛ قال: حدثنا يحيى بن المغيرة المخزومي، به.

قلتُ: وهذا إسنادٌ تالفٌ، آفته الوقَّاصي... وهو عثمان بن عبدالرحمن.

قال ابن معين: «لا يُكتب حديثه، كان يكذبُ».

وقال ابن المديني: «ضعيف جداً».

وقال الجُوزْجاني: «ساقط».

وقال البخاري: «تركوه».

وقال أبو حاتم والنسائي: «متروك».

وقال ابن حبان: «كان يروي عن الثقاتِ الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به». =

. . . .

= وقال ابن عدي: «عامة حديثه مناكير، إمَّا إسناداً وإما متناً».

وفيه علَّةٌ ثانية: المغيرةُ والدُ يحيى، مجهول، كما في «اللسان» (٦ / ٧٤).

ونسبه السيوطي في «الجامع الكبير» (١٠ / ٢٠١ - كنز) لأبي سعيد ابن النَّقَّاش في «معجمه»، وابن النجَّار، دون نسبته لمن خرَّجتُ الحديث منهما!!

وله شاهدان قاصران:

الأول: ما أخرجه الترمذي (٢٤٠٤)، وهنَّاد في «الزهد» (٨٦٠)، وابن المبارك فيه (١٧)، والبغوي (٤١٩٩)، وابن عبدالبر في «الجامع» (٢ / ٢٣٢)، والديلمي (٨٩١٩)؛ من طريق يحيى بن عبيدالله بن عبدالله بن موهب؛ قال: سمعت أبي؛ يقول: سمعت أبا هريرة؛ يقول: قال رسول الله ﷺ:

«يخرج في آخر الزمان رجالٌ يَخْتِلون الدنيا بالدين، يلبسون للناس جُلودَ الضَّأْنِ من اللين، ألسنتهم أحلى من السكر، وقلوبهم قلوب الذئاب، يقول الله عزَّ وجلَّ: أبي يغترُّون؟ أم عليَّ يَجتَرِئون؟ فبي حلفت، لأَبْعَثَنَّ على أولئك منهم فتنةً تدعُ الحليمَ منهم حيراناً».

قلت: وإسناده ضعيف جداً.

قال البغوي بعد إخراجه: «هذا الحديث لا يُعرف إلا من هذا الوجه، ويحيى بن عبيدالله تكلَّم فيه شعبة»! =

. . . .

= فقد قال شعبة: «رأيته يُصَلِّي صلاةً لا يُقيمها، فتركتُ حديثه».

وقال البخاري: «تركه يحيى القطّان».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً».

وقال مسلم: «ساقط، متروك الحديث».

وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال الحاكم: «يضع الحديث».

قلتُ: وأبوه مجهولٌ؛ قال أحمد: «لا يُعرف».

وقال الشافعي: «لا نعرفه».

وقال ابن القطان: «مجهول الحال».

وقال أحمد: «أحاديثه مناكير، لا يُعرف، لا هو، ولا أبوه»!

قلتُ: وعبارة أحمد هذه نقلها الذهبي في «الميزان» (٣ / ١١) في ترجمة عُبيدالله، وإنَّما الصواب أنها في ترجمة ابنه يحيى المتقدم ذِكره، كما في «التهذيب» (١١ / ٢٥٣).

إذا علمتَ ذلك، تعلمْ وهاءَ توثيق ابن حبان له كما نقله مترجموه!!

الثاني: رواه الترمذي (٢٤٠٥)، والديلمي (٤٤٧٣)؛ من طريق حمزة بن أبي محمد، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر؛ قال:

«إن الله تعالى، قال: لقد خلقتُ خلقاً، ألسنتهم أحلى مِن العسل، وقلوبُهم أمرُّ من الصَّبْر، فبي حلفتُ لأتيحَنَّهُم فِتنة تدعُ الحليم منهم حيراناً، فبي يغترُّون، أم عليَّ يجترئون». =

قال رضي الله عنه:

تفرَّدَ به المغيرة بن عبدالرحمن المَخْزومي، عن عثمان الوقَّاصي، عن الزُّهري.

١٠ ـ أخبرنا الشيخ أبو محمد هِبَة الله بن أحمد المُزَكِّي[١]؛ قال: ثنا أبو بكر أحمد بن عليّ البغدادي[٢]؛ قال:

= وقال الترمذي عَقِبه: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، من حديث ابن عُمر، لا نعرفُه إلا من هذا الوجه».

قلتُ: لا، فإن حمزةَ ضعيفٌ.

قال أبو زُرعة: «ليِّن».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، لم يَرْوِ عنه غير هاشم بن إسماعيل».

وضعَّفه البَرْقي، والذهبي، وابن حجر.

ومع ذلك وثَّقه العجليّ! فهذا دليلٌ آخر على تساهله في التوثيق!

قلتُ: فهٰذان شاهدان للحديث، لكنَّهما ممَّا لا يُفرح به، إذ حديثُ البابِ ضعيفٌ جداً، وكذا شاهده عن أبي هريرة، أما شاهده عن ابن عمر، فضعيف، فلا يتقوَّى!

(١) وثَّقه السِّلَفي وغيره، كما في «سير أعلام النبلاء» (٢٠ / ٩٨)، توفي سنة (٥٣٦هـ).

(٢) وهو في «اقتضاء العلم» (رقم ٧٠) له، بهذا الإسناد. =

. . . .

= ورواه الطبراني في «الكبير» (١٦٨١) عن شيخين له، عن هشام، به.

وهو في «مسند الفردوس» (٦٤١٩) للديلمي.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٨٥)، وقال: «رواه الطبراني في «الكبير»، وله طريق تأتي (!) في قتال أهل البغي، ورجاله موثَّقون»!

وقال في (٦ / ٢٣٢) منه: «رواه الطبراني من طريقين، في إحداهما ليث بن أبي سُليم، وهو مدلِّس، وفي الأخرى عليّ بن سُليمان الكَلْبي، ولم أعرفه»!!

قلتُ: أمّا الكلبيُّ فهو معروفٌ ولله الحمد، ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١/ ١٨٨ ـ ١٨٩)، ونقل عن أبيه قوله: «ما أرى بحديثه بأساً، صالح الحديث، ليس بالمشهور».

وهشام بن عمّار أعدلُ ما قيلَ فيه ـ على شده اختلافهم حوله ـ ما قاله الحافظ ابن حجر في «تقريبه» (٧٣٠٣): «صدوق مقرىء، كبر فصار يتلقَّن، فحديثُه القديم أصحّ».

فهذا يُفْهِم أن حديثه بأخرة صحيحٌ أيضاً، فهو حسَنُ الحديث إن شاء الله إذا لم يخالِفْ.

أمّا الطريق الأخرى التي أشار إليها الهيثمي فهي في «الكبير» (١٦٨٥)، وفيها ليث بن أبي سُلَيم، وهو ضعيف كما تقدَّم تحت =

. . . .

= الحديث (رقم ٢).

أمّا وصف الهيثمي له بالتدليس، فلم أرَهُ لغيره، والله أعلم.

ثم رأيت ما يؤكد قولي فيما نقله شيخُنا الألباني في «ظلال الجنة» (٢ / ٥٣٥)، وعنه أخونا الشيخ عاصم القريوتي في تعليقه على «طبقات المدلسين» (رقم ١٦٨ ـ ملحق) عن الحافظ ابن حجر أنه قال في «زوائده على البزّار» (ق ٢٩٧ ـ من المخطوط):

«ما علمتُ أحداً صرَّح بأنه ثقةٌ، ولا وصفه بالتدليس».

ثم قال أخونا الشيخ عاصم: «قلت: قد صرَّح البوصيري في «زوائد ابن ماجه» (٢ / ٧٣٨) بأن ليثاً ضعيف ومدلس».

قلتُ: هذا كلامه حفظه الله ونفع به، نقلاً عن تعليق محمد فؤاد عبدالباقي على «السنن»، وهو يُخالف ما في الموضع نفسه من «مصباح الزجاجة» (ق ١٣٩ /أ ـ مخطوطة حلب)، وفي المطبوعة: (٢ / ١١) للبوصيري، فقد قال: «وليث: هو ابن أبي سليم، ضعَّفه الجمهور». والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات!

والحديثُ؛ فقد زاد السيوطي في «الجامع الكبير» (٢٨٩٧٦ـ كنز) نسبته للضياء المقدسي.

وللحديث شاهدان:

الأول: رواه الطبراني في «الكبير» ـ كما في «المجمع» (١ / ١٨٤) ـ والخطيب في «الاقتضاء» (رقم ٧١)، والفقيه الدامَغاني في =

. . . .

= «الأحاديث والأخبار» (١ / ١١٠ / ٢) - كما في تعليق شيخنا على «الاقتضاء» - من طريق محمد بن جابر، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن [وفي «الاقتضاء»: بن] أبي برزة، أن النبي ﷺ قال:

«مثل الذي يُعَلِّم الناس الخير، وينسى نفسه، مثل الفتيلة، تضيء للناس، وتحرق نفسها».

وعزاه المناوي في «الفيض» (٥ / ٥١٠) إلى البزّار!

ولم أره في «زوائده»!

وقال الهيثمي: «فيه محمد بن جابر السُّحَيْمي [وتصحف في «الفيض» إلى: الشحمي]، وهو ضعيف، لسوء حفظه واختلاطه»!

قلتُ: وهو كما قالَ.

الثاني: أخرجه ابن قانع في «معجمه» - كما في «جمع الجوامع» (٢٨٩٧٤ - كنز) - ومن طريقه الخطيب في «الاقتضاء» (رقم ٦٩) من طريق أبي داود النَّخَعي، عن علي بن عبيدالله الغطفاني، عن سليك، وذكره.

قلتُ: وهذا إسنادٌ تالفٌ، آفته النَّخَعي، واسمه سُلَيمان بن عَمرو، كذَّبه أحمد، ويحيى، وإسحاق، وغيرهم، ترجمته في «اللسان» (٣ / ٩٧)؛ فلا يُفْرَحُ به!! وقد سكت عنه المناوي في «الفيض» (١ / ٤٠٥)، فكأنَّه لم يقف على إسناده.

حدَّثنا أبو نُعَيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الحافظ؛ قال: حدَّثنا أبـو محمد عبدالله بن جعفر بن أحمد بن فارس؛ قال: حدَّثنا إسماعيل بن عبدالله بن مسعود العَبْدي؛ قال: حدَّثنا هِشام بن عَمَّــار؛ قال: حدَّثنا علي بن سُلَيمـان الكَلْبي؛ قال: حدَّثنـا الأعمش، عن أبي تَميمة، عن جُنْدَب بن عبدالله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَثَــلُ العـالِمِ الـذي يُعَلِّمُ النَّـاسَ الخَيْرَ ويَنْسى نَفْسَهُ، كَمَثَلِ السِّراجِ يُضِيءُ للنَّاسِ ويَحْرِقُ نَفْسَهُ».

١١ ـ أخبـرنـا الشيخ أبـو بكـر وجيهُ بن طاهر بن محمد الشَّحَّامي(١)؛ قال: أخبرنا أبو حامد أحمد بن الحَسَن بن محمد الأزْهَري؛ قال: أخبرنا الحسن بن أحمد بن محمد المَخْلَدي؛ قال: أخبرنا أبو نُعَيم عبدالملك بن محمد قال: حدَّثنا عبدالله ـ يعني ابن أحمد بن حنبل ـ؛ قال: حدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا سيَّار بن حاتم؛ قال: ثنا جعفر بن سُلَيمان، عن ثابت، عن أنس ابن مالك رضي الله عنه؛ قال: قال النبيُّ ﷺ:

---

(١) وثَّقه الذهبي واصفاً إياه بـ «مسند خراسان»، كذا في «السِّيَر» (٢٠ / ١٠٩).

«إنَّ الله يُعافِي الأُمِّيِّينَ يومَ القِيامَةِ ما لا يُعافِي العُلَماءَ»(1).

---

(1) أخرجه أبو نُعَيم في «الحلية» (٢ / ٣٣١) و(٩ / ٢٢٢)؛ من طريق عبدالله بن أحمد، به.

وكذا أخرجه كُلٌّ من: الخطيب في «الاقتضاء» (رقم ٨٠)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٠٤)، والمروزي في «الورع» (ص ١٢)، والضياء في «المختارة» (١ / ٥٠١) ـ كما في تعليق شيخنا ـ من طريق عبدالله بن أحمد، به.

ورواه الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدِّث الفاصل» (رقم ٦٠٥) بلفظ: «يُعْفَى عن الأُمِّيين قبل أن يُعْفى عن العُلَماء». من الطريق نفسه.

قال أبو نُعيم: غريبٌ من حديث ثابت، تفرَّد به سيَّار عن جعفر، قال عبدالله: قال أبي: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، وما حدَّثني به إلا مرة.

وقال مرَّةً: هذا حديثٌ غريبٌ، تفرَّد به سَيَّار عن جعفر، ولم نكتبه إلَّا من حديث أحمد بن حنبل.

قلتُ: وسيَّارٌ؛ قال أبو داود عنه: «لم يكن له عَقْلٌ»!

وقال أبو أحمد الحاكم: «في حديثه بعض المناكير».

وقال العُقَيلي: «أحاديثه مناكير، ضعَّفه ابن المَديني».

وقال الأزْدي: «عنده مناكير».

ونقل شيخُنا عن ابن قُدامة في «المنتخب» (١٠ / ٢٠٠ / ١) قولَه: =

= «قال المَرُّوذي: قال أبو عبدالله ـ يعني أحمد ـ: الخطأ من جعفر، ليس هذا مِن قِبَل سيَّار».

وعلَّق شيخُنا بقوله: «كذا قال الإمام، وجعفر خيرٌ من سَيَّار، وحَسْبُه أنَّه احتجَّ به مسلمٌ».

وبعد أن عزا السيوطيُّ في «اللآلىء» (١ / ٢٢٥) الحديثَ لابن الجوزي والضياء؛ قال: «وهما طَرَفا نقيض»!

قلتُ: ومن العَجَب أن الحافظ الذهبي ساقَ هذا الحديثَ نفسه في «الميزان» (١ / ٤١١) من مناكير جعفر! لكنَّه عقَّب عليه بقوله:

«وقيل: أخطأ من حَدَّث به عن جعفر».

قلتُ: يعني سيَّاراً! وقد جعل ابنُ الجوزي هذه الكلمةَ رواية عن أحمد، والله أعلم.

أمَّا جعفر، فقد أخرج له مسلم كما تقدَّم، ووثَّقه جماعة، وضعَّفه آخرون، والقولُ العدلُ فيه ما قاله صديقنا الدكتور الفاضل بشَّار عوَّاد معروف في تعليقه على «تهذيب الكمال» (٥ / ٤٩) في آخر ترجمة جعفر:

«هذا الرجل قد وثَّقه ابن مَعين، وابن سعد، وابن المَديني، والجوزجاني ـ مع بعض المآخذ ـ والعجلي، وابن حبان، واعتذر عنه ابن عديّ اعتذاراً قوياً، وما رأيْنا مَن تَكَلَّم فيه كلاماً قبيحاً إلا بسبب المذهب، فهو كما قال ابن عدي: يجب أن يُقْبَلَ حديثُه، =

قال رضي الله عنه:

غريبٌ، تفرَّدَ به سيَّارٌ العَنَزي.

١٢ ـ أخبرنا الشريف أبو القاسم علي بن إبراهيم بن العبَّاس الحُسَيْني[1] وغيره؛ قالوا: حدَّثنا أبو بكر أحمد بن علي ابن ثابت الخَطيب[2]؛ قال: أخبرنا علي بن أبي علي المُعَدَّل؛

= وقد قال الذهبي فيه: «صدوق، صالح، ثقة، مشهور، ضعَّفه يحيى القطَّان وغيره، فيه تشيُّع، وله ما يُنْكَر». فتشيُّعه عليه، ومناكيرُه تُطْرَح، وأحاديثه الجيدة تُقْبَلُ إن شاء الله تعالى».

قلتُ: وهذا كلامٌ علميٌّ مُحَرَّرٌ.

فتعصيب الجنايةِ بسيَّار لا شكَّ أَوْلى وأَوْلى، والله أعلم.

(١) وثَّقه الأئمَّة، ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٣٥٨).

(٢) والحديث في «تاريخه» (١ / ٢٣٧) بهذا الإسناد.

ورواه الخطيب ـ أيضاً ـ في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢ / ٦٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (رقم ٢٠٣)، وأبو نُعَيم في «الحلية» (٨ / ١٨٨)؛ من طريق سَهْل بن بَحْر، به.

وقال أبو نُعيم: «غريبٌ من حديث الثوري وابن المبارك، لم نكتبه إلا مِن هذا الوجه».

وقال الخطيب: «محمد بن إسحاق السُّلَمي [وتصحَّف في «الحلية» إلى: السُّلَيمي] أحد الغُرَباء المجهولين، حدَّث عن عبدالله بن =

قال: حدَّثنا عُبَيد الله بن محمد بن أحمد الحَوْشَبي؛ قال: حدَّثنا أبـو عبـدالله محمـد بن يعقـوب بن إسماعيل السُّكَّري بعسكر

= المبارك حديثاً منكراً».

ثم ساقه له.

وقال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٤٧٧) في ترجمة السُّلَمي:

«فيه جهالة، وأتى بخبر باطل...»، ثم ذكره.

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» (٥ / ٦٨).

وقال ابن الجوزي: «هذا حديثٌ أنكره الخطيبُ، وكأنَّه لم يتَّهم إلا السُّلَمي»!

وللحديث طريقٌ أُخرى:

فقـد أخرج القُضاعي في «مسند الشهاب» (١٢٧٦)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «اللسان» (١ / ١٦٦) من طريق أحمد بن خالد القُومَسي، عن نوح بن حبيب: حدثنا ابن مسلمة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر..

قلت: ثم ذكره.

وهـذا إسنادٌ تالفٌ، آفتُه أحمد بن خالد، وهو مجهولٌ لا يُعرف، وخبـره باطـلٌ كمـا قاله الذهبيُّ في «الميزان» (١ / ٩٥)، ووافقه الحافظ في «اللسان» (١ / ١٦٦).

وذكر السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١ / ٢٣٥) قريباً مما سبق جميعه، وأقرَّه!

مَكْرَم؛ قال: حدَّثنا سَهْل بن بَحْر؛ قال: حدَّثنا محمد بن إسحاق السُّلَمي ببغداد؛ قال: حدَّثنا ابن المُبارَك، عن سُفيان الثَّوْري، عن أبي الزِّناد، عن أبي خازم، عن أبي هُرَيْرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«خِيَارُ أُمَّتي عُلَماؤها، وخِيَارُ عُلَمائِها رُحَماؤُها، أَلا وإنَّ الله يَغْفِرُ للجَاهِلِ أربعينَ ذنباً قبْلَ أَنْ يَغْفِرَ للعالِمِ ذَنْباً واحِداً، أَلا وإنَّ العَالِمَ الرَّحِيْمَ يَجيءُ يومَ القِيامةِ وإنَّ نُورَهُ قد أضاءَ يَمْشي فيهِ ما بينَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ كما يَسْري الكوكبُ الدُّرِّيُّ».

قال رضي الله عنه:

غريبٌ.

١٣ ـ أخبرنا إسماعيل بن أحمد بن عمر[١]؛ قال: أنبأ إسماعيل بن مسعدة؛ قال: أخبرنا حمزة بن يوسف السهمي؛ قال: أخبرنا أبو أحمد بن عَدِيّ الحافظ[٢]؛ قال: حدَّثنا إبراهيم

---

(١) تقدمت ترجمته تحت الحديث (رقم ٣).

(٢) والحديث في «الكامل» له (٣ / ١٢٦٢) بهذا الإسناد.

ابن عبدالعزيز بن حَيَّان ؛ قال : حدَّثنا أبي .

قال أبو أحمد[1] : وحَدَّثَنا يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد ؛ قال : حدَّثنا عبدالعزيز بن حَيَّان ؛ قال : حدَّثنا هشام بن عَمَّار ؛ قال : حدَّثنا سُويد بن عبدالعزيز، عن حُميد، عن أنس رضي الله عنه ؛ قال : قال رسول الله ﷺ :

«إنَّ في جَهَنَّمَ رحىً تَطْحَنُ عُلَماءَ السُّوءِ طَحْناً» .

قال أبو أحمد :

وهذا تفرَّد به عن هشامٍ عبدُ العزيزِ المَوْصِليُّ[2] .

---

(١) هو ابنُ عديٍّ أيضاً، فله في هذا الحديث شيخان .

(٢) قال عنه ابن مَعين : «ليس بشيء» .

وقال البخاري : «في بعض حديثه نظر» !

وقال أحمد وغيره : «ضعيفٌ» .

وقال مَرَّة : «متروكٌ» .

وقال ابن سعد : «روى أحاديث منكرة» .

وقال النسائي : «ليس بثقة» .

وأغرب أبو حاتم ابن حبان فقال : «وهو ممَّن أستخيرُ الله فيه ؛ لأنه يقرُب من الثقات» ! =

١٤ ـ أخبرنا أبو طاهر محمد بن محمد بن عبدالله السِّنْجي الخطيب(١)، وأبو محمد بَخْتِيار بن عبدالله الهِنْدي بمَرْو؛ قالا: أخبرنا أبو سَعْد محمد بن عبدالملك بن عبدالقاهر الأسَدي ببغداد؛ قال: أخبرنا أبو علي الحَسَن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان؛ قال: أخبرنا أبو الحُسَين عبدالصمد بن علي بن محمد بن مُكْرِم بن حَسَّان المعروف بالطَّسْتِي؛ قال: حدَّثنا محمد بن القاسم المعروف بأبي العَيْناء؛ قال: حدَّثنا أبو عاصم، عن ابن جُرَيْج، عن أبي الزُّبَير، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ؛ قال:

«اطَّلَعَ قومٌ من أهلِ الجنَّةِ على قومٍ مِن أهلِ النَّارِ؛ فقالوا: بِمَ دخلتُمُ النَّارَ وإنَّما دَخَلْنا الجنَّةَ

= ونقل الذهبي في «الميزان» هذا الحديثَ من منكراته، ثم نقل كلام ابن حِبَّان (٢ / ٢٥٢) وعلَّق بقوله: «لا، ولا كرامة، بل هو واهٍ جداً».

أمَّا ابن عَديّ، فقال: «وعامة حديثه ممَّا لا يُتابعه الثقات عليه، وهو ضعيفٌ كما وصفوه».

(١) وصفه الذهبي في «السير» (٢٠ / ٢٨٤) بـ «الشيخ، الإمام، الحافظ، الخطيب»، توفي سنة (٥٤٨ هـ).

بتعليمِكُم؟ قالوا: إنَّا كُنَّا نأمُرُكُم ولا نَفْعَلُ»(١).

---

(١) رواه الخطيب في «الاقتضاء» (رقم ٧٢) من طريق الطُّسْتي به.

قلت: وهذا إسناد فيه علل:

الأولى: وهاءُ أبي العيناء! قال الدارقطني: «ليس بالقوي في الحديث».

ونقـل الحافظ في «اللسان» (٥ / ٣٤٦) عنه قولَه عن نفسه: «أنا والجاحظ وضَعْنا حديث فَدَك».

الثانية والثالثة: عنعنة ابن جُرَيج وأبي الزُّبَير، فهما مشهوران بالتدليس!

ونسبه السيوطي في «جمع الجوامع» (٢٩٤٢٠ ـ كنز) لابن النجَّار.

وللحديث طريق أُخرى:

أخرجها الطبراني في «الكبير» (٢٢ / ١٥٠)، ومن طريقه الخطيب في «الاقتضـاء» (رقم ٧٣)؛ من طريق أبي بكـر الـدَّاهـريّ، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن الوليد بن عقبة.

ثم ذكره مرفوعاً.

قلتُ: وهـذا إسنـادٌ واهٍ، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٨٥): «وفيه أبو بكر عبدالله بن حَكيم الداهري، وهو ضعيفٌ جداً».

قال أحمد وابن المَديني: «ليس بشيء». =

قال ابنُ شاذان: غريبٌ تفرَّد به أبو العيناء عن أبي عاصمٍ.

قال رضي الله عنه:

١٥ ـ سمعتُ الشيخ أبا عبد الله الحسين بن محمد بن خَسْرو البَلخي[١] ببغداد؛ يقول: سمعتُ أبا محمد رِزْقَ الله بن عبدالوهَّاب بن عبدالعزيز بن الحارث بن أَسَد بن اللَّيْثِ بن سُلَيم ابن الأسود بن سُفيان بن يَزيد بن أُكَيْنة بن الهيثم التَّميمي؛ يقول: سمعتُ أبي؛ يقول: سمعت أبي؛ يقول: سمعتُ أبي؛ يقول: سمعتُ أبي؛ يقول: سمعتُ أبي؛ يقول: سمعتُ أبي؛ يقول: سمعتُ أبي؛ يقول: سمعتُ أبي؛ يقول: سمعتُ أبي؛ يقول:

= وقال ابن مَعين والنسائي: «ليس بثقة».

وقال الجوزجاني: «كذَّاب».

وقال العُقيلي: «لا يُقيم الحديث، ويُحدِّث بواطيل عن الثقات».

وقال أبو نُعيم: «روى عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش الموضوعات».

قلتُ: ولعلَّ هذا منها، فهو من روايته عن إسماعيل.

والله أعلم.

(١) توفي سنة (٥٢٦هـ)، تُنظر ترجمته المظلمة في «لسان الميزان» (٢ / ٣١٢)!

سمعتُ أبي ؛ يقول : سمعتُ أبي ؛ يقول : سمعتُ عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه يقولُ في خُطبته :

«هَتَفَ العِلْمُ بالعَمَلِ فإنْ أجابَهُ، وإلا ارْتَحَلَ»[1].

١٦ ـ أخبرنا الشيخُ أبو منصور عبدالرحمن بن محمد بن عبدالواحد الشَّيْباني[2] ببغداد؛ قال: حدَّثنا القاضي أبو الحُسَيْن

---

(١) رواه الخطيب في «الاقتضاء» (رقم ٤٠)، عن عبدالوهاب بن عبدالعزيز، به.

قلتُ: وهذا إسنادٌ مظلمٌ، معظمه مجاهيل، لم أجد لهم تراجم، وآفتُهُ ـ والله أعلم ـ هو أبو الحسن عبدالعزيز بن الحارث، فقد ساق الخطيب في ترجمته (١٠ / ٤٦٢) أنه وضع حديثين في «مسند أحمد»، فأنكر أصحاب الحديث عليه.

وذكر قبلَه أنه وضع حديثاً ليدفع به (!) حُجَّة خصمه!

قلتُ: ثم رأيتُ ما يؤيد قَوْلي في ترجمته من «لسان الميزان» (٤ / ٢٧)، فقد ساق له حديثاً مرفوعاً بهذا الإسناد «المُفْتَعَل» نفسه، ثم عقَّب بقوله:

«المتهم به أبو الحسن، وأكثر أجداده لا ذِكْرَ لهم، لا في تاريخ، ولا في أسماء رجال..»!

(٢) وصفه الذهبي في «السير» (٢٠ / ٦١) بقوله: «الشيخ، الجليل، الثقة»، توفي سنة (٥٣٥ هـ).

محمد بن علي بن محمد الخَطيب؛ قال: حدَّثنا أبو بكر محمد ابن يوسُف بن محمد بن دُوْسْت العَلاَّف؛ قال: حدَّثنا محمد بن حَمْدَوَيْهِ المَرْوَزِيّ؛ قال: حدَّثنا مُعَمَّر بن محمد؛ قال: حدَّثنا شِهَاب ـ يعني ابن مُعَمَّر ـ عمه؛ قال: حدَّثنا عِمْران؛ قال: أخبرني رجلٌ من باهِلَة؛ قال:

دَخَلَ مَطَرٌ الوَرَّاقُ على الحَسَنِ[1]، فقال: يا أبا سعيدٍ! إنَّ امرأةً جَعَلَتْ على نفسِها إنْ قَدِمَ زوجُها أَنْ تَصومَ من يومِها شَهراً، فقَدِمَ في أوَّلِ يومٍ من رَمضانَ، فقال الحسنُ:

صامَتْ شَهْرَها، ووُفِّيَ نَذْرُها.

قال مَطَرٌ: إنَّ بعضَ الفُقَهاءِ يقولُ غيرَ هذا!

فقال الحَسَنُ: ثَكلَتْكَ أُمُّكَ مَطَرُ! وهَلْ رأيتَ فقيهاً قطُّ؟! وهل تَدْري مَنِ الفقيهُ؟! الفقيهُ: الوَرِعُ، الزَّاهِدُ، الذي لا يَهْمِزُ مَن فوقَه، ولا يَتَضَجَّرُ بمَن هو أسفَلَ منه، ولا يأخذُ على علمٍ علَّمه الله حُطَاماً[2].

---

(١) هو البصري ـ رحمه الله ـ.

(٢) فيه شهاب بن مُعَمَّر، لم يوثِّقه إلا ابن حِبَّان! وكذا إبهام وجهالة =

١٧ ـ أخبرنا الشريفُ أبو القاسم بن أبي الحُسَيْن العَلَوي[١] ع جماعة؛ قالوا: حدَّثنا أحمد بن علي بن ثابت الحافظ[٢]؛ قال: أخبرنا أبو القاسم عُبَيدالله بن عَبْدالله بن الحسين الخَفَّاف؛

= الرجل الباهلي.

ومُعَمَّر؛ قال فيه السُّلَيْماني: «صدوق إن شاء الله، وله ما يُنْكَر»!

وله طريقان آخران:

الأوَّل: أخرجه الآجري في «أخلاق العلماء» (١٠٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقِّه» (٢ / ١٦٢)، وابن بطَّة في «جزء إبطال الحِيَل» (ص٢٦)؛ من طريق سيَّار، عن جعفر بن سليمان، عن مطر الورَّاق. وذكره بنحوه.

قلت: وسيَّار هو ابن حاتم العَنَزي، ضعيفٌ، تقدَّم القولُ فيه تحت الحديث (رقم ١١)، فلا نُعيده.

وله طريقٌ أخرى مختصرة:

أخرجها الدارمي (١ / ٨٩)، والآجُري في «أخلاق العلماء» (١٠٨)، وأبو نُعَيم في «الحلية» (٢ / ١٤٧)، من طريق سفيان الثوري، عن عمران المِنْقَريّ قال: قلت للحَسَن...

ثم ذكره بمعناه مختصراً.

قلتُ: وهذا إسنادٌ حسن، عمران فيه كلامٌ يسيرًا!

(١) تقدمت ترجمته تحت الحديث (رقم ١٢).

(٢) وقد أخرجه في «الاقتضاء» (رقم ٥٩) بهذا الإسناد.

قال: أخبرنا أبو طالبٍ محمد بن أحمد بن إسحاق بن البُهلول القاضي؛ قال: حدثنا محمد بن الحُسَين بن حَمْدَويه الحَرْبي؛ قال: سمعتُ يعقوبَ بن سِوَاكٍ[1] يقولُ: سمعتُ بِشْرَ بن الحارث يقول:

العِلْمُ حَسَنٌ لمَنْ عَمِلَ بهِ، ومَنْ لمْ يَعْمَلْ ـ يعني بهِ ـ ما أَضَرَّهُ! وقال: هٰذهِ حُجَجٌ ـ أو قال: ـ هٰذه حُجَّةٌ ـ يَعْني على مَن عَلِمَ ـ.

قال[2]: وسمعتُ يعقوبَ بنَ سِوَاكٍ يقول: سمعتُ بِشْراً يقول:

مِنْ كَلامِ المَسيحِ عليهِ السلامُ: مَنْ عَلِمَ وعَمِلَ وعَلَّمَ؛ فذَاكَ يُدْعى عَظيماً في مَلَكوتِ السَّماواتِ[3].

---

(١) بكسر السين المهملة، وتخفيف الواو، وآخره كاف، كذا ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» (٥ / ٨٨ ـ ٨٩)، وترجمه الخطيب في «تاريخه» (١٤ / ٢٨٤)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً!
وفيه مَن لم أر له ترجمةً.

(٢) أي: محمد بن الحُسَين بن حَمْدويه.

(٣) رواه أبو نُعيم في «الحلية» (٨ / ٣٣٨)؛ من طريق موسى بن هارون =

١٨ ـ قال رضي الله عنه: أنشدنا أبو الحُسَين محمد بن محمد الفقيه[١]؛ قال: أنشدنا أحمد بن علي أبو بكر الحافظ[٢]؛ قال: أنشدنا محمد بن أبي علي الأصْبَهاني لبعضهم:

اَعْمَلْ بِعِلْمِكَ تَغْنَمْ أيُّها الرَّجُلُ
لا يَنْفَعُ العِلْمُ إنْ لمْ يَحْسُنِ العَمَلُ
والعِلْمُ زَيْنٌ وتَقوى اللهِ زينَتُهُ
والمُتَّقونَ لهُم في عِلْمِهِمْ شُغُلُ
وحُجَّةُ اللهِ يا ذا العِلْمِ بالغةٌ
لا المَكْرُ ينفَعُ فيها لا ولا الحِيَلُ
تَعَلَّمِ العِلْمَ واَعْمَلْ ما اسْتَطَعْتَ بهِ
لا يُلْهِيَنَّكَ عنهُ اللَّهْوُ والجَذَلُ[٣]

= القطّان، عن الحسن بن سعيد، ثم ذكره ضمن قصة.
ورواه أحمد في «الزهد» (٣٣٠)؛ من قول عبدالعزيز بن ظبيان، عن عيسى عليه السلام.

(١) تقدمت ترجمته تحت الحديث رقم (٨).

(٢) وهو في «الاقتضاء» (رقم ٤٨)، له.

(٣) كذا في «الأصل» بالذال المعجمة مجوَّدة، وهي بمعنى الفَرَح، وفي =

وعَلِّمِ النـاسَ واقْصِـدْ نَفْعَهُمْ أَبَـداً
إيَّاكَ إيَّاكَ أَنْ يَعْـتَـادَكَ الـمَـلَلُ
وعِظْ أخـاكَ بِرِفْـقٍ عنـدَ زَلَّـتِـهِ
فالـرِّفْقُ يَعْـطِفُ مَن يعتـادُهُ الـزَّلَـلُ
وإنْ تَكُـنْ بينَ قومٍ لا خَلاقَ لهُـم
فأْمُـرْ عليهم بمَعْـروفٍ إذا جَهِلوا
فإنْ عَصَـوْكَ فراجِعْهُم بلا ضَجَـرٍ
واْصْبِـرْ وصـابِرْ ولا يَحْزُنْكَ ما فَعَلُوا
فكُـلُّ شاةٍ برِجْـلَيْهـا مُعَـلَّقَـةٌ
عليْكَ نفسَـكَ إنْ جاروا وإنْ عَدَلوا

والحمـدُ لله ربِّ العالمين، وصلواتُه على سيِّدنا محمد خاتم النَّبيين، وآله الطاهِرين[1].

= «الاقتضاء»: الجَدَل ـ بالدال المهملة ـ، وهي من المجادَلة.

(١) تمَّ الفـراغ ـ بحمد الله ـ مِن ضَبْطِ نصِّه، والتعليق عليه، وتخريج نصوصه، صبيحة يوم الاثنين، في الثالث والعشرين من شهر ربيع الثاني، سنة ثمان وأربع مئة وألف، الموافق ١٤/ ١٢/ ١٩٨٧، فالحمد لله على البداية، والحمد لله على الختام.

الفهرس التفصيلي

□□□

التنضيد والمونتاج
مكتبة الحسن للنشر والتوزيع
عمان - هاتف (٦٤٨٩٧٥) - ص.ب (١٨٢٧٤٢)


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



توزيع
مكتبة دار النفائس
للنشر والتوزيع

الرياض ـ المملكة العربية السعودية ـ هاتف ٤٧٨٤٤٩٧
ص.ب ٥٣٥٢٠ الرمز البريدي ١١٥٩٣

المطابع التعاونية ـ عمان